

الأمّن البشري في العراق: مقارنة من منظور التنمية البشرية

الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم

جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

برز مفهوم التنمية البشرية كترديد لمفهوم الأمّن القومي الذي كان سائدا " أبان الحرب الباردة وأصبح أكثر انتشارا" عندما تبنى البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 في تأكيده على محاولة إشراك الناس في عملية التنمية لوجود الرابط القوي بين الأمّن والتنمية. وقد حدد ثمانية أبعاد للأمّن البشري هي (الاقتصادي، المالي، الغذائي، الصحي، البيئي، الجندري، الشخصي، المجتمعي، السياسي). ولهذا الرابط فقد تبنت كثير من الدول هذا المفهوم وضمنته في تقاريرها الوطنية. ولم تقتصر الحكومات على الأبعاد المارة الذكر بل هناك قائمة من الموضوعات تختلف من دولة إلى أخرى حسب وجهة نظر الدول ة إلى مفهوم الأمّن البشري وللتحديات والعقبات التي تواجهها فقد ادخل، حظر الألغام ضد الأشخاص، منع التجنيد العسكري ضد الأطفال، تعزيز القانون الدولي.... ، لذا فان مفهوم الأمّن البشري ليس مفهوما " ساكنا" بل مفهوما متجددا وديناميكا" مما يجعل مناقشته وتحديد آلياته أمرا" لا بد منه.

إن الأمّن البشري يهتم أساسا" بالفرد والمجتمع أكثر مما يهتم بالدولة نفسها وهنا يتطلب الأمر التمييز بين " الأمّن الوطني " الذي يركز على

وحدة أراضي الدولة وحرية شكل الحكومة و " الأمّن البشري " الذي يعني بالناس والمجتمع وبالذات الناس الذين يعانون من حالات متطرفة من الاستبعاد والإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. وعلى ضوء هذا فان التهديدات التي تهدد الأمّن البشري ليست بالضرورة تهدد امن الدولة. ويرتبط الأمّن البشري بالتنمية البشرية من خلال التكافؤ والاستدامة والنمو الاقتصادي والتحرر من الخوف والتخلص من الفقر وإشاعة والحكم الصالح والاستقرار السياسي..... ، وهذه الظواهر قد تكون لها آثارا ايجابية في حالة تحسينها وآثارا سلبية في حالة تدهورها. لذا فان الدول تسعى إلى تحقيق امن بشري تجعل منه حافزا لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في البلد، كما تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة لحماية الأفراد وتحسينهم وتحسين مستوى معيشتهم، كما تسعى الدول جاهدة للتخلص من العقبات والتهديدات التي تقف أمام تحقيق الأمّن البشري في البلد، وتزداد أهمية تحقيق الأمّن البشري في الدول التي تمر بحالات استثنائية مثل العراق حيث العمليات الإرهابية وتدهور المستوى المعاشي والصحي والتعليمي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض المعونات والفساد الإداري والمالي....، والتي تشكل أهم التحديات والعقبات التي تقف حائلا" أمام تحقيق الأمّن البشري.

والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان ان يكون في متناول كل فرد ذكر أم أنثى، الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو خفض الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي والحؤول دون نشوب النزاعات.

كذلك فان التحرر من العوز والفقر وتحرر الأجيال القادمة حتى تتمكن أن تراث بيئة طبيعية صحية. فان هذا كله يشكل لبنات متداخلة في بناء الأمّن البشري وبالتالي الأمّن الوطني^١. في هذه الرسالة يربط الأمين العام بين التنمية البشرية والأمّن البشري من حيث التكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة.

وثمة بعد إن للأمّن البشري الأول يتعلق في حماية الناس من الأخطار المزمنة، كالجوع والمرض والقمع....، أما البعد الثاني فيركز على الحماية من التغيرات المفاجئة سواء" التي تصيب الفرد أم المجتمع وهذه الأخطار لها آثارها السلبية على الناس في كل مراحل التنمية وفي كل مستويات الدخل. ويكمل امن الانسان امن الدولة ويعزز حقوق الانسان ويقوي التنمية البشرية، فالأمّن البشري يسعى الى حماية الانسان من الأخطار والتهديدات التي تواجه الفرد والمجتمع كما يسعى الى تشكيل تحالف عالمي لتعزيز السياسات المؤسسية التي تربط بين الأفراد والدولة والتي تربط بين الدولة والعالم اجمع ومن ثمة يجمع امن الانسان بين عناصر الأمّن والحقوق والتنمية المتعلقة بالانسان.

ان ما يكمن في جوهر الأمّن البشري هو احترام حقوق الانسان وتشجيع المباديء الديمقراطية الذي يعد خطوة في تحقيقه وتحقيق التنمية وبما يسمح للناس بني الحكم بشكل يكفل سماع أصواتهم ولكي يتحقق ذلك لابد من بناء

ولأهمية الأمّن البشري في العراق سوف نسلط الضوء على مفهوم الأمّن البشري وكيفية تحقيقه ولمن؟ وبماذا؟ يتحقق إضافة إلى تبيان أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل التنمية البشرية وتعد في الوقت نفسه من مؤشرات الأمّن البشري بعد إجراء التعديلات عليها.

ثانياً:"الأمّن البشري، المفهوم والمضمون:-

تعرف مفوضية الأمّن البشري Commission On Human Security بان الأمّن البشري هو " حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والإخطار الحرجة والعامّة، وبناء قواهم وطموحاتهم، ويعني كذلك خلق النظم السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية والبيئية والثقافية التي تمنح الناس أسس لبقائهم وكرامتهم ومعيشتهم " ^١، نلاحظ من هذا التعريف ان الأمّن البشري لا يقتصر ر على الدولة بل يشمل اللاعبيين بشكل لا يقتصر ر على حمايتهم فحسب بل تمكنهم حماية أنفسهم. وهنا يأتي دور المجتمع المدني في محاولة لحماية الأفراد والمجتمع ليكون اشمل من الحفاظ على امن الدولة وهذا يتطلب تعزيز السياسات والممارسات التي تؤدي الى تعزيز امن الناس وتحقيق التنمية البشرية وهذا الإجراء لا يقتصر ر على المنظور الوطني لان العالم يعيش اليوم نظاماً "مختلفاً" عن السابق من حيث القدرة على التأثير والتأثر، وهنا يتطلب الأمر التعاون الدولي بحيث يشكل نظاماً يمكن ان يولد الأمّن للناس على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ويرى الأمين العام للأمم المتحدة، ان الأمّن البشري "بمعناه الأوسع يشمل ابعده من غياب النزاع العنيف فهو يضم حقوق الانسان والحكم الصالح

٤ - الأمن البشري لا يقتصر على حماية الناس بل يجعلهم قادرين على حماية أنفسهم.
 إن لمن الدولة يركز بالأساس على العدوان الخارجي حيث تسعى الدول إلى بناء هيكلها وقوتها العسكرية لتدافع عن حدودها ومؤسساتها وقيمها إما أمن الإنسان فهو يحول هذا التركيز من الاعتداء الخارجي إلى حماية الإنسان من التهديدات التي تجابهه فإذا كانت التهديدات لأمن الدولة تتعلق بالعدوان على الحدود فإن أمن الإنسان يشمل حماية الناس من التلوث البيئي ومن الأمراض المعدية وأوضاع القمع ومن الإرهاب والعنف التعسفي.
 إن الدولة تضطلع بمسؤولية حماية أمنها في حين تتسع دائرة الجهات الفاعلة لتحقيق الأمن البشري لتشمل المؤسسات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. و الأمن البشري يمكن إن يساهم الإنسان في تحديد وتنفيذ الحلول التي تجابه انعدامه.
 وأخيراً فإن أمن الإنسان وأمن الدولة يعزز كل منهما الآخر ويعتمد كل منهما على الآخر فبدون أمن الإنسان لا يمكن تحقيق أمن الدولة والعكس بالعكس إلا إن أمن الإنسان أوسع من أمن الدولة ويحتاج وجود مؤسسات قوية ومستقرة وداعمة له في حين أمن الدولة متمحور عليها.

رابعاً : أمن الإنسان : كيف ؟

١ - إن تهديد الأمن البشري يجب أن لا يفهم بشكل ضيق في الوقت الذي يعاني من مخاطر جسيمة لذا فإن مقارنة الأمن البشري تحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية الكامنة التي أدت إلى حالة الألمان خاصة في بلد معقد مثل العراق. وتأتي في

مؤسسات مستقرة وقادرة على إن تفرض حكم القانون وتمكين الناس. وهنا فإن الأمن البشري ممكن عندما تكون التنمية مستدامة وهذا يفترض شيوع الأمن على كل المستويات ولكل أفراد المجتمع أي الأمن من الأخطار والتهديدات وأمن التعليم والصحة والغذاء والبيئة....

ثالثاً:- أمن الناس أم أمن الدولة

تاريخياً كان المقصود من الأمن هو المحافظة على سلامة الدولة من المخاطر الخارجية ولكن مع انتهاء الحرب الباردة وخلال فترة التسعينيات قد تغيرت مفاهيم الأمن واتسع نطاقها بعد ان طرحت رؤى جديدة حول المفهوم والآلية والعقبات والتهديدات...، ومنذ إصدار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فإن مفهوم الأمن البشري اخذ مدى أوسع ولم يقتصر على أمن الدولة بل شمل أمن الإنسان وأمن المجتمع بشكل يضمن حقوق المواطنين إضافة إلى انه اخذ أبعاداً متعددة وكما مر بنا سابقاً. إن المسألة الأهم هو ان الدولة لم تعد اللاعب الرئيسي في توفير الأمن بل يتعدى ذلك إلى كل المنظمات الوطنية والدولية خاصة بعد تزايد المخاطر التي تواجه مسيرة التنمية البشرية. ولهذا فإن الأمن البشري يكمل أمن الدولة في أربعة جوانب:^٣

- ١ - يهتم الأمن البشري بالإنسان والمجتمع.
- ٢ - للتهديدات التي يتعرض لها الإنسان قد لا تصرف تهديداً " لأمن الدولة.
- ٣ - للجهات الفاعلة للأمن البشري أوسع من الجهات الفاعلة لأمن الدولة.

القضاء عليه وهذا يتطلب اداء" سليما" للأسواق
وتطوير المؤسسات الساندة للسوق، كما إن
الترتيبات التجارية والنمو الاقتصادي الموجه لإزالة
الفقر والتوزيع العادل للمنافع هي أمور ضرورية لإزالة
الفقر. كما يتطلب الأمر إنشاء شبكة للحماية
الاجتماعية حتى يشعر الناس بالأمن من خلال
ضمان الحد الأدنى من المستوى الاجتماعي
والاقتصادي وخاصة للسكان الذين لا يملكون فرص
عمل، كما يمكن توفير فرص عمل لضمان مصدر
شبه مضمون للعيش بشكل مستمر وامن. إن تنفيذ
ما ورد أنفا" يساعد على زيادة قدرات الناس الخلاقة
وإبداعاتهم. ويحتاج الأمر هنا المساعدة الدولية
للحد من الكوارث والأزمات الاقتصادية والمالية.
-المعرفة والمهارة والقيم للأمن البشري
يعد التعليم الأساسي والمعلومات العامة
التي توفر المعرفة والمهارات الحياتية واحترام
التعددية ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمن البشري لذا
لا بد من تحقيق التعليم الأساسي للجميع -الذكور
والإناث- بشكل يشجع احترام التنوع و يروج
للتعددية عبر استعمال مناهج متوازنة. وهنا لا بد من
التأكيد على دور وسائل الإعلام في توفير المعلومات
حول المهارات الحياتية بحيث تعطي للناس صوتا"
في الحوارات العامة.
إن الإعلام والتعليم يمكن الناس من القيام
بمسؤولياتهم وممارسة حقوقهم بفاعلية إضافة إلى
توفير المعلومات والمهارات التي تحسن فرص
العمل.

رغم التطور الحاصل في مجال الرعاية
الصحية في بعض الدول إلا إن هناك تدهورا" خطيرا"
في البعض الآخر وخاصة بالنسبة للأمراض المعدية -

مقدمة تلك الأسباب هي العمليات الإرهابية والعنف،
الفقر، البطالة، التدهور البيئي، التدهور الصحي
والتعليمي...، وهذه الحالات تؤدي إلى حالة
أللاستقرار وبالتالي يكون تأثيرها سلبيا" على الأمن
الإنساني. إن الدول التي تعاني اختراقا" في أمنها
البشري تسعى إلى ترتيب سلم أولوياتها بحيث تعمل
هي والمؤسسات الساندة إلى القضاء على حالة
أللأمن، وفي وضع مثل العراق يأتي في المرتبة الأولى
في سلم الأولويات التي تجابه الأمن البشري
الإرهاب والعمليات الإرهابية ثم الفساد الإداري
والمالي والسلب والنهب والجريمة المنظمة والإقصاء
والتهميش وظهور بوادر الاقتتال الطائفي بشكل اثر
على كل مقومات الحياة من حيث الصحة والتعليم
والفقر والبطالة.....، إن تحقيق الأمن البشري
يتطلب مواجهة المخاطر الحرجة واسعة الانتشار
التي تواجه الإنسان والتي يمكن ان تتركز بالاتي :-
- حماية الناس من النزاعات العنيفة
ان القضاء على النزاعات العنيفة يتطلب وضع
ستراتيجيات شاملة ومتكاملة تربط بين الجوانب
السياسية والعسكرية والبشرية والتنموية بشكل
تحافظ على حقوق الإنسان بما يتعلق بالمواطنة
والقانون الإنساني كما يجب إعطاء أهمية خاصة
لحماية الأطفال والنساء وكبار السن والمجموعات
المستضعفة الأخرى من خلال منح المساعدات
الإنسانية ونزع أسلحة الجماعات المسلحة ومنع
الاتجار غير القانوني بالأسلحة ...
- انعدام الأمن الاقتصادي - القدرة على

الاختيار بين الفرص المتوفرة
إن الفقر المدقع هو احد التحديات التي
تواجه الأمن البشري لذا لا بد من السعي للحد منه ثم

الملازم والإيدز - التي تعد من أخطر الأمراض، وتنتشر هذه الأمراض عندما ينتشر الفقر والفاقة والحرمان الصحي الناتج من حالة ألامن. لذا وجب على الدولة إن تسعى لتوفير الخدمات الصحية وبشكل سريع وزيادة الاستثمارات في المجال الصحي والعمل بصورة جماعية لتقديم الخدمات. كما يتطلب الأمر معرفة الجذور المسببة لسوء الصحة والعمل على معالجتها. وقد يتطلب الأمر إنشاء شبكة دولية من الشركاء في المجال الصحي من اجل ضبط الأمراض المعدية على سبيل المثال وتقديم المعونات العلمية والفنية والصحية والمالية....

خامساً: مؤشرات الأمن البشري في العراق

إن الأمن البشري في العراق ماهو إلا انعكاس لحال التنمية البشرية المتدهورة والتي يصعب في تقييمها الركون الى الإحصائيات والبيانات، لعمق العقبات والتحديات التي تواجهها. فحالة ألامن التي يعيشها البلد مرتبطة بالإخطار المتتالية من الإرهاب والمنظمات الإرهابية لما لهذه من آثار على التنمية وبالتالي الأمن البشري لأنها تؤدي إلى تخريب الأنظمة التعليمية وتقويض الصحة والتغذية وتدمير سبل العيش وإعاقة إمكانية النمو الاقتصادي وقد أوعز تقرير التنمية البشرية لعام 2005 حالة ألامن إلى هشاشة وضعف الدولة،⁴ وهو يطالب الى تقديم المعونة من قبل المجتمع الدولي الى الدول التي تعاني من حالة ألامن ودعم طاقاته الإقليمية. وبغية تتبع وضع الأمن البشري في العراق سوف نركز على

أهم المؤشرات التي في حالة إيجابياتها تعني تحسن وضع الأمن البشري وبالتالي وضع التنمية البشرية والعكس في حالة سلبيتها.

١ التعليم

يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته وعادة ما يستخدم مؤشر نسبة القراءة والكتابة للبالغين من مجموع السكان كمؤشر للتعليم إلا إن هذا المؤشر غير كاف للوقوف على المستوى التعليمي للبلد لذا استخدمت مؤشرات تكميلية مثل عدد العلماء وعدد الفنيين لكل 1000 شخص من السكان او نسبة خريجي التعليم العالي كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها. أو نسبة المسجلين في المراحل الابتدائية والثانوية والعليا كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها أيضاً إن تحقيق مستوى تعليمي جيد يتطلب القضاء على الأمية التي تعد احد أركان التخلف في الدول النامية لذا لا بد من معرفة حال الأمية في العراق أولاً.

٢ الأمية

تعد الامية من اخطر الافات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من انعكاسات سلبية على غالبية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وبحسب مؤشر الامية بين البالغين الفئة العمرية 15 سنة فما فوق كنسبة من السكان ونسبة الامية بين الشباب الفئة العمرية (15 - 24) سنة والتي يوضحها الجدول (1).

الجدول (1) :-نسبة الأمية في العراق بين البالغين والشباب للسنتين 1990 و 2002
كنسبة مئوية من الفئات العمرية المقابلة لها

السنة	البالغين		الشباب	
	ذ	أ	مج	ذ
1990	43	67	64.3	43.6
2002	34	76	59.9	40

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ص 257

44% سنة 1990 وارتفعت إلى 50% سنة 2001 وهذا يدل على انتشار الأمية بين الإناث بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.^٦

ب- الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالى

يستخدم دليل التنمية البشرية نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة ويصلون إلى المرحلة الخامسة كنسبة من الفئة العمرية المقابلة وصافي القيد في التعليم الابتدائي ومعدل الامام بالقراءة والكتابة كمؤشرات لقياس البعد التعليمي وشكلت هذه المؤشرات الهدف الثاني من أهداف الألفية الثانية كان الغاية منها الحصول على مستوى معين من التعليم. فقد بلغت نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالمرحلة الأولى ويصلون إلى المرحلة الخامسة 83.7% سنة 1998 كنسبة من الفئة العمرية المقابلة، ارتفعت قليلاً لتصل إلى 88.1% سنة 2002^٧ وتقدر النسبة حسب مسح أحوال المعيشة في العراق لسنة 2004 ب 89%^٨

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسب الامية مرتفعة جدا خاصة عند مقارنتها مع المعدل العالمي البالغ 20%°. وهذه النسبة المرتفعة تعود إلى أسباب عدة لعل أهمها العامل الاقتصادي وانصراف الاطفال الى العمل بشكل غير مشروع لمواجهة متطلبات العيش اضافة الى ضعف الوعي الثقافي وانعدام الدافعية لدى الإباء مما حدى بهم إلى توجيه أبنائهم للعمل دون الالتحاق بالدراسة. كذلك تردى الوضع العلمي بشكل عام في العراق كان حافظاً سلبياً لعدم الدخول إلى المدارس للشعور بالا جدوى من الحصول على الشهادة.... ، وبالرغم من هذه النسب المرتفعة لم تتخذ الدولة أي اجراء للتخلص من هذه الافة منذ انتهاء الحملة الشاملة لمحو الامية في عام 1986 وقد ازداد الأمر سوءاً خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق جراء غزوه الكويت اذ بلغت نسبة الامية 14.5% بين الذكور و71.7% بين الإناث حسب التعداد العام للسكان لعام 1997 في الفئة العمرية 15-24 . وبلغت فجوة الامية (رجال/نساء)

أما في عام 2000 فقد تغيرت الصورة إذ كانت المعدلات للذكور 111.4% و 47.1% وللإناث 91.3% و 29.1% وبشكل إجمالي 101.6% و 38.3% أما القيد العام للتعليم العالي فقد بلغ 18% للذكور و 10% للإناث و 14% إجمالي سنة 2002

أما إذا أخذنا دليل المساواة بين الجنسين الذي يعرف بأنه معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد العام للذكور، ويوضح الجدول (5) إن النسب كانت مرتفعة في المراحل الدراسية الأولى إذ بلغت 85% سنة 1990 انخفضت إلى 82% سنة 2002 لترتفع إلى 85.5% سنة 2004 وفي الدراسات العليا بلغت 56% سنة 2002 لتتخفف إلى 54% سنة 2004 وهذا يدل على مدى التباين الحاصل بين الجنسين في مجال التعليم والذي يعود في أسبابه الرئيسة إلى العوامل الاقتصادية وارتفاع تكاليف التعليم خاصة عند المستوى الجامعي وإلى العادات الاجتماعية الموروثة و تردى الوضع التعليمي في العراق بشكل عام.

وإلى ذلك يشير تقرير الرائد الاجتماعي إن العراق بين الدول الأسوأ إذ بلغت فجوة الالتحاق بالتعليم الأساسي (نساء / رجال) 89% سنة 1991/1990 بينما بلغت بالبحرين 100%؟ أما فجوة الالتحاق بالتعليم الثانوي فقد بلغت 67% للسنة أعلاه لتتخفف إلى 66% سنة 1999 وفي التعليم الجامعي بلغت 53% سنة 2000/1999⁹.

أما الإنفاق على التعليم الذي يعد في غاية الأهمية ويساهم في توفير فرص الالتحاق بالتعليم

ولمعرفة وضع التعليم في العراق يعرض الجدول (2) نسبة الالتحاق في مراحل التعليم المختلفة و نلاحظ من الجدول إن 89.8% ممن هم في سنة السادسة يلتحقون في المدارس الابتدائية يصل منهم 90% إلى المدارس المتوسطة و 50% إلى المدارس الإعدادية و 51.7% إلى التعليم الجامعي سنة 1991/1990 إضافة إلى 32.7% إلى التعليم المهني و 44% في التعليم الفني لتكون نسبة الملتحقين في المدارس الإعدادية والمهنية إلى 82.7%. إلا إن هذه الصورة قد تغيرت في العام الدراسي 2000/1999 إذ أصبحت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 74.2% يصل ما نسبته 96.1% إلى المدارس المتوسطة ويذهب منهم ما نسبته 69.5% إلى المدارس المهنية و 12.3% إلى المدارس المهنية إلا إن نسبة الالتحاق في التعليم العالي ارتفعت إلى 90.2%. إن التغير في النسب أعلاه يعود إلى تغير آلية القبول في المراحل اللاحقة إذ أُلغيت آلية الأنسابية وتركت الحرية للطلاب لاختيار نوع الدراسة. كما إن تدني النسب يعود إلى ارتفاع نسب الهدر في التعليم ، يشير الجدول (3) إلى نسب الرسوب والتسرب في مراحل التعليم المختلفة.

وتماشياً مع تقارير التنمية البشرية لا بد من معرفة القيود الإجمالية* في مراحل التعليم الثلاث ويوضح الجدول (4) إن القيد الإجمالي للمراحل الأولى والثانوية بلغ للذكور 120.3% و 57.1% وللإناث 101.8% و 36.4% وبشكل إجمالي بلغت النسبة 111.3% و 47% سنة 1990 وبلغت للتعليم العالي 12.6%.

والقضاء على الأمية وعادة ما يستخدم مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام وكنسبة من GDP إلا إن البيانات لا تتوفر في العراق بشكل دقيق سوى إنها بلغت 3% من GDP سنة 1980 بينما بلغت في مصر 5.7% وفي المغرب 6.1% وفي الأردن 6.6% .^{١٠} وقد انخفضت النسبة بشكل كبير في موازنة 2006 إذ بلغت للتربية والتعليم 1.9% من الموازنة العامة للدولة وهذا يوضح مدى التدهور الحاصل والذي سيحصل في قطاع التعليم^{١١}

الجدول (2):- نسبة الالتحاق في مراحل التعليم الثلاث للسنوات

1991/1990 و1996/1995 و2000/1999 %

2000/99	96/95	91/90	المستوى التعليمي
74.2	76.9	89.9	نسبة الالتحاق بالدراسة الابتدائية مقارنة بالسكان 6 سنوات
96.1	90	90	نسبة الالتحاق بالدراسة المتوسطة من خريجي الدراسة الابتدائية لسنة سابقة
69.5	74.2	50	نسبة الالتحاق بالدراسة الإعدادية الأكاديمية من خريجي الدراسة المتوسطة لسنة سابقة
12.3	20	32.7	نسبة الالتحاق بالمرحلة الإعدادية المهنية من خريجي الدراسة المتوسطة لسنة سابقة
34.9	64.3	44	نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الفني من خريجي الدراسة (الأكاديمية+10% مهنية) لسنة سابقة
90.2	99	51.7	نسبة الالتحاق في التعليم الجامعي من خريجي الدراسة (الأكاديمية+10% مهنية) لسنة سابقة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - دائرة الإحصاء الاجتماعي

الجدول (3):- نسب الهدر في مراحل التعليم الثلاثة للسنوات 91/90 و96/95 و2000/99 %

السنة	البيان	الدراسة الأولية	الدراسة المتوسطة	الدراسة الإعدادية الأكاديمية	الدراسة الإعدادية المهنية	الفنية	الدراسة الجامعية
91/90	رسوب	16.2	30.7	15.7	21.1	25.4	14.4
	تسرب	1.9	5.1	1.5	1.9	4.8	1.9
96/95	رسوب	13.1	34	22.4	25.1	40.1	19.8
	تسرب	3.1	6.8	1.7	2.2	4.5	2.9
2000/99	رسوب	11.1	31.2	21.8	18.2	29.7	16.1
	تسرب	2.3	5.6	2	2.9	7.4	4.3

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء الاجتماعي والتربوي

الجدول (4):- معدلات القيد الإجمالي للمراحل الدراسية الثلاث 2002/1990

السنة	1990			2000			2002		
	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج
المرحلة الأولى	120.3	101.8	111.3	111.4	91.3	101.6	-	-	-
الدراسة الثانوية	57.1	36.4	47	47.1	29.1	38.3	-	-	-

14	10	18	-	-	-	12.6	-	-	الدراسة العليا
----	----	----	---	---	---	------	---	---	----------------

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص 258

الجدول (5): دليل المساواة بين الجنسين في التعليم في مراحل التعليم الثلاث %

السنة	المرحلة	2002	1990
المرحلة الأولى	82	85	
المرحلة الثانوية	62	64	
المرحلة العليا	56	-	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ص 260

والأمهات، و إضافة إلى هذا المؤشر تستخدم بعض المؤشرات لتعبر عن الأمن الصحي ومنها وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 ولادة ومعدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي و معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة من السكان وكذلك عدد الإصابات بمرض الملاري والسل لكل 100000 نسمة أما الإصابات بمرض الإيدز فلا توجد بيانات يمكن الاعتماد عليها.

٣ الصحة

يستخدم دليل التنمية البشرية العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر لقياس طول العمر وقد لاقى هذا المؤشر رواجاً كبيراً عندما استخدم لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ليعبر عن البعد الصحي. إن تحقيق عمر متوقع أعلى يتم عبر التقدم الصحي ومن خلال خفض معدلات وفيات الأطفال

الجدول (6): بعض مؤشرات الأمن الصحي للمدة 1970-2003

البيان	العمر المتوقع عند الولادة سنة	معدل الوفيات الخام لكل 1000 من السكان	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي
1970	55	15.5	102	127
1980	62	9	80	95
2003	61	9	102	125

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ص 262

العمر المتوقع في الدول العربية وفي العالم إذ بلغا 64.8 و 66.9 سنة على التوالي كما نلاحظ تدهور جميع المؤشرات في سنة 2003 مقارنة مع سنة

نلاحظ من الجدول أعلاه إن العمر المتوقع عند الولادة قد انخفض من 62 سنة في عام 1980 إلى 61 سنة في عام 2003 وهو أقل من

مستوى التوطن لهذا المرض ويعود هذا الارتفاع إلى عدم كفاية تغطية الرعاية الصحية وقلة فرص وصول الفرق الصحية إلى المناطق الريفية كما إن النقص في العقاقير المضادة له وانخفاض جودة الموجود منها من العوامل التي أثرت على انتشار المرض أما الإصابة بمرض السل فقد استقرت عند 14 إصابة في عامي 2001 و 2003 وهو اقل بكثير من باقي الدول العربية إذ بلغت في المتوسط الإقليمي 81 إصابة.^{١٢}

1980 ويعود سبب هذا التدهور إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد من جراء الحروب الذي خاضها النظام السابق ضد إيران وغزوه دولة الكويت وكذلك الحصار الاقتصادي لأكثر من عقد من الزمان وهذا ما اثر على الوضع الصحي وعلى الخدمات الصحية بشكل كبير. يشير الجدول (7) إلى إن عدد الإصابات بمرض الملاريا قد ارتفعت من 23 حالة سنة 2001 إلى 26 حالة سنة 2003 علما إن العراق يعد من البلدان التي تتسم بانخفاض

الجدول(7):- عدد الإصابات بمرض الملاريا والسل لكل 100000 نسمة للمدة 2000-2003

السنة	عدد الإصابات بمرض الملاريا	عدد الإصابات بمرض السل
2000	-	2
2001	23	14
2002	24	15
2003	26	14

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية إحصاء التنمية البشرية "تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، 2005، ص11-12

من النساء الحوامل يعانين من فقر الدم مما يعرضهن لخطر الوفاة والاعتلال.^{١٤} أما نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة وذوي الاختصاص فقد بلغت النسبة 80.79% سنة 2000 ارتفعت إلى 89.23% سنة 2004 حسب إحصاءات وزارة الصحة في بلغت 96% سنة 2004 حسب مسح أحوال المعيشة.^{١٥} ولمعرفة الوضع الصحي بشكل أكثر تفصيلاً تشير المؤشرات الموضحة بالجدول (8)

مدى التدهور الحاصل فيها بالرغم من ارتفاعها بشكل مطلق إلا إنها انخفضت كنسبة إلى عدد السكان إذ كان عدد الأطباء 9366 طبيب

ومن الأبعاد المختارة في معرفة الأمّن الصحي هي صحة المرأة الإنجابية وقد تم اختيار مؤشرين لذلك هما وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة حية وكذلك الولادات المنجزة على يد جهاز طبي. وقد كان هذان المؤشران هدفاً من أهداف اللألفية في تحسين صحة المرأة. إذ بلغت وفيات الأمهات 117 حالة لكل 100000 ولادة حية سنة 1990 طبقاً لدراسة جامعة هارفرد في حين ارتفعت إلى 291 حالة سنة 1999^{١٣} وحسب نتائج مسح أحوال المعيشة لسنة 2004 بلغت 193 حالة وقدردت الأمم المتحدة بأنها بلغت 370 حالة في العقد الماضي وكان ما يناهز 70%

سنة 1990 ارتفع إلى 14704 طبيب سنة
2003، إلا إن نسبة طبيب إلى 1000 نسمة
انخفضت من 1.91 إلى 1.8 طبيب لكل 1000
نسمة. وهكذا بالنسبة إلى بقية المؤشرات.

الجدول (8):- بعض المؤشرات الصحية في العراق للمدة (1990-2003)

المؤشرات	1990	1995	2000	2003
عدد الأسرة	31227	32718	33721	31856
عدد السكان / سرير	572	628	625	826
معدل أشغال الأسرة	43.5	44.3	43.8	45.3
عدد الأطباء	9366	9769	11920	14704
عدد السكان / طبيب	1910	2102	1935	1791
معدل طبيب لكل 1000 شخص	1.91	2.1	1.9	1.8
عدد أطباء الأسنان	1464	1746	2235	2680
عدد السكان / طبيب أسنان	12220	11762	9127	9828
عدد الصيدالة	1470	1594	1957	2309
عدد السكان / صيدلي	12170	12883	10419	11407
عدد المستشفيات	177	197	216	217
عدد السكان / مستشفى	101076	104244	109015	121382
عدد المراكز الصحية	737	881	941	955
عدد السكان / المركز الصحي	24275	23310	21119	27581
عدد العيادات الشعبية	133	262	313	402
عدد السكان / عيادة شعبية	134514	78382	62707	65522

المصدر :- التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2000) ، أطروحة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية - 2004 غير منشورة ص 156
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية لسنة 2004.

التوالي وهذا يعكس مدى التدهور الحاصل في القطاع الصحي^{١٦}.
ومن المؤشرات المستخدمة في مجال الأمن الصحي هو مدى توفير مياه شرب آمنه
وصرف صحي ملائم. وقد كانا هذين المؤشرين من أهداف الألفية ويوضح الجدول (9) إن النسب في

أما نسبة الإنفاق على الصحة فإنها تعد مسألة في غاية الأهمية إذ جاءت النسبة منخفضة حتى مقارنة مع الدول النامية فقد بلغت النسبة 3% من GDP و 4.6% كنسبة من الإنفاق العام في حين كانت النسب 5.4% و 15.1% في الجزائر وبلغت في موريتانيا 3.6% و 10.3% على

الذي يشير إلى تدهور وضع المياه والصرف الصحي بشكل خطير. كما نلاحظ مدى التباين بين الريف والمدينة في هذا المجال.

عامي 1990 و 2002 كانت مرتفعة قياساً بعام 2004 وقد يكون السبب في ذلك الارتفاع إلى عدم الدقة في البيانات كونها غير مطابقة للواقع

الجدول (9) :- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم في العراق للسنوات 1990، 2002، 2004 %

المؤشر	1990			2002			2004		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
مياه شرب	92	44	78	97	50	81	60	33	54
صرف صحي ملائم	85	37	70	95	48	80	47	3	25

المصدر: - السنوات 1990 و 2002 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 سنة 2004 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي " تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية ص 16

من بلد لآخر بل حتى في البلد الواحد لذا لا بد من اخذ خصوصية المجتمع والفقراء فيه بنظر الاعتبار، وقد تعددت وكثرت مفاهيم الفقر وتجاوزت المفاهيم الإحصائية فلم يقتصر على الافتقار بل تعدى ذلك إلى كل ما هو ضروري لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبذلك أصبح يعني الحرمان من الفرص والخيارات في الحصول على حياة طويلة خالية من العلل والتمتع بمستوى معيشة لائق والشعور بالحرية واحترام الذات. وبذلك يكون الفقر هو فقر الفرص والخيارات وليس فقر الدخل.^{٢٠}

إن مؤشر الدخل لا يعكس الصورة بشكل صحيح عن حالة الفقر لذا تم اللجوء إلى مؤشرات أخرى تستخدم في معرفة التطور الذي لحق بالبلد والشوط الذي قطعه في مكافحة الفقر فقد استخدم البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة مؤشراً مركباً لقياس الفقر البشري ليكون أوسع من المقياس السابق المحدد بدولار واحد يومياً ويستند هذا

3 - الفقر البشري

إن قياس الفقر يعد من اعقد المسائل التي تواجه الباحثين وذلك لوجود صعوبات فنية تتعلق بعدم كفاية البيانات كسلسلة زمنية تصلح لبيان التغير فيه أو المقارنة أو لأسباب منهجية تتعلق بتحديد مفهوم الفقر. ويعرف الفقر بأنه انخفاض الدخل عن المستوى المطلوب للحصول على الغذاء(فقر مدقع)، أو الانخفاض عن المستوى المطلوب في الإنفاق على الغذاء والصحة والتعليم (فقر مطلق) وهذان النوعان يمكن تحديدهما بخط يسمى خط الفقر حيث يكون الناس أسفل هذا الخط فقراء وفوقه غير فقراء.^{١٧} ويمكن من خلال هذا الخط معرفة حجم الفقر ونسبته إلى السكان في البلد.^{١٨} وحددت الأمم المتحدة حد فقر الدخل بدولار واحد في اليوم لكل شخص على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 1985^{١٩}، والفقر مفهوم نسبي يختلف

المقياس إلى مفهوم الاستطاعة أي الحصول على فرصة حقيقية لكي يعيش الإنسان حياة لها قيمة. وهذا المؤشر يعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية وهي نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن ونسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية. وفي العلاقة بين التنمية البشرية والفقر البشري وعلى الرغم من القصور في مؤشر الدخل إلا انه يمكن إن يستخدم دليل على مستويات الفقر في العراق فقد قدر مكتب الشفافية ومكافحة الفساد بان عدد الفقراء في العراق قد بلغ خمسة ملايين شخص.

وعادة ما تستخدم الأسرة كوحدة تحليلية في قياس الفقر وحسب هذه المنهجية فان الفقر يعرف " بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً" أو كافياً" بواسطة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة"^{٢١} وقد استخدمت هذه المنهجية من قبل قمة الألفية وحددت هدفها الأول القضاء على الفقر والجوع و بلغت الأسر التي تعاني من الفقر الشديد 11% والأسر الفقيرة 43% وبذلك يكون المجموع 54% سنة 2003. ^{٢٢} وهذه من النسب المرتفعة جدا الأمر الذي يستلزم وضع الحلول الناجحة والسريعة للحد من هذه الآفة أما إذا أخذنا فجوة الفقر فقد بلغت 87.7% للحضر و 86% للريف حسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية سنة 1993. ^{٢٣}

وإذا عدنا إلى مفهوم الدخل لتحديد مفهوم الفقر نجد إن الجدول (10) يوضح لنا مدى التدهور الحاصل بمتوسط دخل الفرد إذ بلغ 29659.6 دينار سنة 1980 انخفض إلى 14067.7 دينار سنة 2003 بالأسعار الثابتة لسنة 1993 وبمعدل تدهور مركب بلغ 3.19% .
وتماشياً- مع مفهوم اللامم المتحدة للفقر فقد تم تقويم متوسط دخل الفرد بالدولار بأسعار سنة 1993- نلاحظ انه بلغ 190 دولار سنة 2003 وهو اقل من دولار واحد في اليوم الواحد لنرى مدى شيوع ظاهرة الفقر في العراق وخطورتها و تزامن ذلك مع ظاهرة لأتقل عنها خطورة إلا وهي ظاهرة البطالة التي تفشت بشكل خطير إذ قدرت وزارة التخطيط نسبة البطالة ب 30.2% بين الذكور و 16% بين الإناث بشكل إجمالي بلغت 28.1% سنة 2003. ^{٢٤}

لقد طور الراصد الاجتماعي في تقريره عن الفقر والتكافؤ الجندري دليلاً" ليعبر عن حالة الفقر كونه يشكل تهديداً" إمام الأمن الإنساني وهذا الدليل هو "دليل نوعية الحياة" الذي يعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية هي نقص التغذية ووزن ولادي متدن وسوء التغذية. ووفق هذه المؤشرات والتي يوضحها الجدول(12) فان العراق يقع ضمن الدول الأسوأ. ^{٢٥}

الجدول(11):-متوسط دخل الفرد بالعراق للمدة 1980-2003 بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 1993

السنة	متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة لسنة
دينار	1993=100	دينار	1993

29659.6	3166.7	939231	1980
35033.6	3565	1248947	1999
46656.2	3742.5	1746108	2000
31904.6	4355.3	1389542	2001
26752.8	5196.6	1390237	2002
14067.7	6943.5	976794	2003

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي " المجموعة الإحصائية لسنة 2004" ص 118 و ص 408

الجدول (11):- متوسط دخل الفرد بالعراق مقوماً بالدولار بأسعار 1993**

السنة	معدل دخل الفرد بالدولار
1998	400.8
1999	473.4
2000	630.5
2001	431.0
2002	361.5
2003	190.0

الجدول (12):- مؤشرات دليل نوعية الحياة في العراق

المؤشرات	1990-1992	1991	2000-1998	1998	2000	2004
نقص التغذية	7		27	-	-	-
وزن ولادي متدن	-	8		23	-	11.7
سوء التغذية	-	11.9	-	-	16	-

المصدر: الراصد الاجتماعي ص 100

سادساً:- الخاتمة

إن مفهوم الأمن البشري "الإنساني" من الناحية التاريخية كان المقصود منه المحافظة على سلامة الدولة من الأعداء الخارجيين، لأن الاعتقاد الذي كان سائداً "لتهديدات الأمن والسلام الدوليين هما نتاج قوى خارجية إذ كانت الدولة تحتكر الحقوق ووسائل الحماية لمواطنيها. إلا إن الصورة قد تغيرت خلال التسعينيات من القرن الماضي مع انتهاء الحرب الباردة فقد انتشرت

الأوضاع غير الآمنة داخل الدول، حيث الفقر المادي والحكم السيئ والبطالة والنزاع العنفي وتدهور أوضاع التعليم والصحة والضغط الاقتصادية والسياسية الخارجية..، ساهمت هذه العوامل في عدم الاستقرار سواءً على المستوى المحلي أو الدولي. ومع ذلك ما زالت الدولة المسؤولة الرئيسة عن الأمن على الرغم من فشلها- في اغلب الأحيان - في الوفاء بالتزاماتها الأمنية بل شكلت هي تهديداً "لأمن مواطنيها. إن

الصحي بل تدهور العمر المتوقع وارتفعت الإصابات بمرض الملاريا مما يدل على تدهور الخدمات الصحية... وفي مجال مكافحة الفقر البشري نلاحظ مدى التدهور أيضاً والحاصل في نوعية الحياة حيث يصنف الراصد الاجتماعي العراق ضمن الدول الأسوأ . إن الوضع النهائي للأمن البشري في العراق يعاني من تحديات جمة وفي كافة المستويات مما يتطلب الأمر وضع السياسات الكفيلة لتحقيقه في الأجلين القصير والطويل . إلا إن الأمر يبدأ من وضع السياسات لإعادة الإعمار وكسر الحلقة المفرغة بين الإعمار والأمن فلا يمكن إعادة الإعمار إلا بتحقيق الأمن ولا يمكن تحقيق الأمن إلا من خلال إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد وهذا من شأنه إن يؤدي إلى القضاء على البطالة وانخفاض مستويات الدخل وتفشي الفقر.. ومن ثم التأثير على المستويات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية

هذه العوامل ساعدت في تحويل الاهتمام من امن الدولة إلى امن المواطنين وقد ازدادت هذه الأهمية بعد إن اخذ مفهوم الأمن البشري بعداً مؤسسياً عندما تم تبنيه من قبل الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي في عام 1994 . إن امن الناس يكمل امن الدولة ويقوي التنمية البشرية وحقوق الإنسان....، ومما تجدر الإشارة إليه إن بعض الظواهر قد تشكل تهديداً للأمن الناس لكنها في الوقت نفسه لا تشكل تهديداً للأمن الدولة . وفي العراق فان الأمن البشري كما جاء في تعريفه يواجه سلسلة من الإخفاقات تتجسد معالمه في كثير من الشواهد لعل أهمها تدهور أوضاع التعليم بكل مستوياته فعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على سقوط النظام الدكتاتوري لم تكن هناك فلسفة وأهداف وسياسات واضحة المعالم للنظام التعليمي في العراق كما إن الأمية تشكل خطراً" يهدد امن الناس إذ بلغت مستوياتها 60% وهي أعلى من المعدل العالمي البالغ 20% كما نلاحظ ارتفاع نسب الهدر والتسرب في مراحل التعليم الثلاث ودليل المساواة بين الجنسين هي الأخرى تدهورت بشكل خطير إذ بلغت فجوة النوع الاجتماعي 50% لسنة 2002 .

وفي المجال الصحي فان الأمر يزداد سوءاً" حيث لم يحدث اي تحسن في مؤشرات الأمن

الهوامش

- 1 - كارينا باتثياني " عقبات في وجه الأمن الإنساني " الراصد الاجتماعي تقرير عام 2004 ، ص 16-17
- 2- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى " ورشة العمل الدولية حول الأمن الإنساني " المنعقدة في " اولان باتور " (منغوليا) 8-10 أيار/مايو 2000.
- 3- تقرير الأمن البشري الآن 2003 ص4 على الموقع www.humansecurity-chs.org
- 4 تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ص 13
- 5 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ص 18
- 6 تقرير الراصد الاجتماعي لسنة 2004 ص 114
- 7 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية إحصاء التنمية البشرية ،تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية ،ص 15
- 8 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي "مسح أحوال المعيشة لسنة 2004" ص
- 10 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ص 261
- 11 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الموازنة الاستثمارية لسنة 2006
- 12 الاسكوا ، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2005 ، ص 22
- 13 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاء التنمية البشرية " تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية " 2005 ، ص 8
- 14 الاسكوا " الأهداف الإنمائية للألفية " مصدر سبق ذكره ، ص 18
- 15 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مصدر سبق ذكره ص 8
- 16 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ص 263
- 17 محمد كاظم المهاجر " مفاهيم وطرق قياس الفقر، عرض وملاحظات ورؤية مضافة" المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، ندوة مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية ببيروت ، 2002، ص 21
- 18 عبد الرزاق الفارس " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي " مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2001، ص 24
- 19 اندريا فيغوريتو "بعض الملاحظات عن مقارنة مستويات الفقر بين البلدان الراصد الاجتماعي ، تقرير 2003 ص 64
- 20 تقرير التنمية البشرية لعام 1998، ص 25
- 21 علي عبد القادر علي " حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط في الكويت، 2005 ، ص 5
- 22 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي "تقرير " مصدر سبق ذكره ص 3
- 23 المصدر السابق نفس الصفحة
- 24 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي " المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2004"
- 25 الراصد الاجتماعي " تقرير 2004 ، ص 100
- * يعرف القيد الإجمالي هو عدد الطلبة السجلين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم
الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.
- ** سعر صرف الدولار العراقي بلغ 74 دينار للدولار الواحد. انظر في ذلك البنك المركزي العراقي ، المجموعة الإحصائية ، عدد، 2003، ص 25